الأزمة المالية العالمية استنفدت خزائن العديد من الدول الفقيرة

دول نامية معرضة لضغوط مالية بسبب انغماس أوروبا في أزمة الديون

ألمانيا/متابعات:

حذر البنك الدولي من أن بطء تعافي الاقتصاد العالمي قد يؤدي إلى تقويض التقدم الذي تم إحرازه نحو تحقيق أهداف الألفية.

وقال في ورقة سيقدمها إلى زعماء مجموعة العشرين في قمتهم التي ستعقد في تورنتو بكندا - إن اقتصاد الدول الغنية البطيء يمكن أن يعكس مسار التقدم الذي طرأ على التعامل مع الفقر بالعالم بعد أن استنفدت دول نامية القدرات الخاصة بتنفيذ البرامج الاجتماعية التي توجد هي بحاجة ماسة إليها.

ومع انغماس أوروبا في أزمة الديون وضعف طلب المستهلكين في الدول المتقدمة، حذر البنك من أن العديد من الدول النامية أيضا يمكن أن تتعرض (لضغوط مالية خطيرة) في السنوات القادمة. وكانت الأزمة المالية العالمية قد استنفدت خزائن العديد من الدول الفقيرة على مدار العامين الماضيين، واستنفدت العديد من الدول مصادرها التي تحتاج إليها من أجل تمويل البرامج الاجتماعية لمكافحة الفقر.

البنك الدولي يحذر من بطء تعافي الاقتصاد العالمي

إمكانية التخلي عن تعهدات المساعدات للدول الفقيرة

وقال البنك إن قلة وجود المصادر اللازمة لاتخاذ سياسات مناسبة يمكن أن تعرض للخطر التقدم الذي تم إحرازه خلال سنوات على طريق مكافحة الفقر. ويواجه زعماء العالم انتقادات بعد أن أشار بعضهم إلى إمكانية التخلي عن تعهدات قدموها سابقا بشأن المساعدات للدول الفقيرة.

قمة لمجموعة العشرين

وأنشئت مجموعة العشرين بناء على مبادرة من مجموعة السبع عام 1999 لتجمع الدول الصناعية الكبرى مع الدول الناشئة كالصين والبرازيل والمكسيك، لمناقشة الموضوعات الرئيسة التي تهم الاقتصاد العالمي.

وتعد المجموعة منتدى غير رسمي يهدف تعزيز الحوار البناء بين الدول الصناعية والاقتصادات الناشئة خاصة فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد الدولي.

وجاء إنشاء المجموعة رد فعل على الأزمات المالية التي حدثت في نهاية التسعينيات خاصة الأزمة المالية بجنوب شرق آسيا وأزمة المكسيك، وكاعتراف بأنه لم يتم بشكل مناسب ضم الاقتصادات الناشئة لصميم الحوارات الاقتصادية العالمية.

إشراك الدول غير الأعضاء في مجموعة السبع

وقبل إنشاء مجموعة العشرين كانت هناك مجموعتان هدفتا أيضا إلى تعزيز الحوار والتحليل الاقتصادي وتم إنشاؤهما بمبادرة من مجموعة السبع الصناعية. وقد اجتمعت إحدى المجموعتين وهي مجموعة الـ22 في واشنطن في أبريل/ وأكتوبر/ عام 1988، وكان هدفها إشراك الدول غير الأعضاء في مجموعة السبع في اتخاذ قرارات عالمية تتعلق بالأزمات المالية التي تؤثر في أسواق الاقتصادات الناشئة. أما مجموعة الـ33 فقد اجتمعت في مارس وأبريل عام 1999 لبحث سبل إصلاح الاقتصاد الدولي والنظام المالي الدولي.

وكان لاقتراحات المجموعتين 22 و33 على حماية الاقتصاد العالمي من الأزمات أهميتها في تشكيل مجموعة العشرين في 1999 التي ضمت الاقتصادات الناشئة بجوار الدول الغنية وأصبحت تعقد اجتماعاتها بانتظام. وتتألف المجموعة من: الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا وتركيا وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مع مشاركة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ورئاسة الاتحاد الأوروبي (فرنسا) ورئيسي اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (IMFC) ولجنة التنمية (DC).

الدولار يقترب من أدنى مستوى في سبعة أشهر بفعل تصريحات برنانكي

لندن/14 أكتوبر/رويترز:

مقتربا من أدنى مستوى في سبعة أشهر أمام الين اليوم الخميس بعدما قال بن برنانكي رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي) الأمريكي إن الآفاق المستقبلية للاقتصاد الأمريكي "غير مؤكدة بشكل غير عادي" مما أثار موجة بيع للأصول التي تنطوي على مخاطر.

وهبط اليورو - الذي تراجع بحدة بعدما تسببت التصريحات في عمليات بيع للأسهم وأصول أخرى عالية المخاطر - إلى أدنى مستوى في أسبوعين أمام الين وارتفع قليلا أمام الدولار لكنه مازال قرب الحد الأدنى من نطاقه في الآونة الأخيرة قبيل إعلان نتائج اختبارات التحمل للبنوك الأوروبية.

وبحلول الساعة 0730 بتوقيت جرينتش تراجع الدولار 0.6 بالمئة إلى 86.56 ين مواصلا خسائره بعد انخفاضه 0.5 بالمئة يوم الأربعاء.

وانخفض اليورو 0.3 بالمئة إلى 110.75 ين بعدما سجل أدنى مستوى في أسبوعين عند حوالي 110.03 ين رغم أن متعاملين قالوا إن هناك عروضا قرب مستوى 110 ينات.

وصعد اليورو 0.3 بالمئة إلى 1.2773 دولار إلا انه ظل دون المستوى المرتفع الذي سجله في اليوم السابق فوق 1.29 دولار.

دراسة مصرفية:(369) مليار دولار قيمة المشاريع العقارية في السعودية

دبي/متابعات:

قدرت دراسة إماراتية حديثة أن قيمة المشاريع العقارية في السعودية بلغت(369)مليار دولار، فيما بلغت قيمة جميع المشاريع العقارية المعلن عنها في دولة الإمارات ب(4.14)تريليون درهم (1.126 تريليون دولار)، منها مشاريع بقيمة(910) مليارات درهم تحت الإنشاء بنهاية مايو 2009، تشكل(58 ٪)من إجمالي المشاريع العقارية في دول مجلس التعاون الخليجي، والبالغة قيمتها(1.946) تريليون دولار.

وبينت الدراسة الصادرة عن بنك أبوظبي الوطني أن قيمة المشاريع العقارية في الكويت تبلغ (215) ملياراً ، و(119) مليار دولار في قطر، ونحو (68) ملياراً في عمان، و(49)مليار دولار في مملكة البحرين.

وبحسب مصادر وحدة إدارة الأصول التي أعدت الدراسة في البنك، فإن المشاريع التي تم إلغاؤها أو تأجيلها في دولة الإمارات بلغت قيمتها (1.267) تريليون درهم (345 مليار دولار)، تعادل نحو (30.7 ٪) من القيمة الإجمالية للمشاريع المعلن عنها.

أما المشاريع العقارية الملغاة أو المؤجلة في دول المجلس فقد بلغت حصتها 6 ٪ من القيمة الإجمالية للمشاريع المعلن عنها في السعودية، تعادل نحو (22)مليار دولار، و(3.8 ٪)وفي البحرين تعادل (1.86) مليار دولار، و(2.5 ٪) وفي قطر بقيمة تبلغ 3 مليارات دولار. وبلغت نسبة المشاريع الملغاة أو المؤجلة في الكويت وعمان نحو(1.6 ٪) من إجمالي قيمة المشاريع المعلن عنها، بقيمة بلغت (3.44) مليار دولار و(1.09) مليار دولار لكل منهما على التوالي.

ووفقا للدراسة، بلغت قيمة المشاريع العقارية تحت الإنشاء حاليا في دولة الإمارات نحو 910 مليارات درهم (247.7 مليار دولار)، فيما بلغت (30 ٪)في قطر تعادل (35.7)مليار دولار،

هل يهبط سعر الذهب كما حدث عام 1982؟

الطلب من محلات المجوهرات في العالم انخفض بنسبة (30 ٪) في الربع الثالث

متابعات:

بعد أن سجل سعر الذهب 19 رقما قياسيا جديدا منذ الأول من الشهر الجاري انخفض امس الاول الجمعة, على الأقل مؤقتا، ليؤكد آراء محللين يعتقدون أن المعدن الأصفر لن يستمر في مساره الصعودي.

وقالت صحيفة (وول ستريت جورنال) إن أرقاما للبطالة الأميركية أفضل من المتوقع دفعت بأسعار الذهب إلى أدنى بنسبة 4 ٪ لتمثل أكبر انخفاض في يوم واحد في أكثر من عام كامل.

وقالت إن بعض المحللين يعتقدون أن اندفاع سعر الذهب إلى أعلى سيضعف بسبب ضعف الطلب على المعدن وضعف المراهنات في العقود الآجلة. ويقول هؤلاء إنه بالأسعار الحالية فإن الذهب يجري تداوله سلعة سريعة بين المستثمرين وليس ملاذا آمنا للجوء إليه عندما تنهار الاقتصادات وأسواق المال.

وأضافت وول ستريت أن من غير الواضح ما إذا كان هبوط سعر الذهب الجمعة سيمثل بداية التوقف عن الارتفاع مؤقتا لاستئناف المسار الصعودي.

وقد سجل سعر الذهب ارتفاعا لمدة 21 يوما في الـ24 يوما الماضية.

وارتفع سعر الذهب بنسبة 32٪ هذا العام ويبدو أنه سينهي 2009 بصعود ليمثل العام التاسع على التوالي. وصعد سعر الذهب إلى أكثر من 1000 دولار للأوقية في منتصف سبتمبر/أيلول الماضي ووصل الأربعاء الماضي إلى أكثر من 1200 دولار للأوقية قبل أن ينخفض بـ48.60 دولار للأوقية إلى 1168.80 دولار الجمعة.

ووصف بوب سيرغوفيتش بمؤسسة(سي إل إس) للاستثمار ما يحدث بأنه (تسابق على الشراء) وقال إن تجارة الذهب أصبحت رائجة.

لكن هو شياوليان نائب رئيس البنك المركزي وصف ما يحدث بأنه فقاعة الذهب.

وقالت (وول ستريت) إن عدد المحللين الذين يراهنون على ارتفاع سعر الذهب أكبر من أولئك الذين يتوقعون العكس. ويشير هؤلاء إلى ضعف الدولار واحتمال ارتفاع معدلات التضخم في العالم بسبب إنفاق الحكومات على خطط الإنقاذ.

وأوردت الصحيفة أسماء مستثمرين استطاعوا تحقيق أرباح وصلت إلى مليارات الدولارات بسبب مراهنتهم على مسار أعلى لأسعار الذهب. وأشارت إلى أن الذين يراهنون على عكس ذلك يخشون من استمرار هبوط استهلاك المعدن الأصفر حيث سجل الاستهلاك انخفاضا بنسبة 34 ٪ في الربع الثالث مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

كما ذكرت الصحيفة أن الطلب من محلات المجوهرات في العالم انخفض بنسبة 30 ٪ في الربع الثالث. ويمثل طلب هذه المحلات نحو ثلثي مشتريات الذهب في العالم.

وقالت (وول ستريت جورنال) إن ذلك يعني أن ارتفاع سعر الذهب أثر على الكمية التي تستهلك في العالم. وأضافت أن مبيعات السبائك والعملات الذهبية انخفضت بنسبة 33 ٪ في الربع الثالث حسب مجلس الذهب العالمي. وصل سعر الذهب في يناير/كانون الثاني 1980 إلى 825.50 للأوقية لكنه انخفض إلى 298 دولار في يونيو/حزيران 1982.

السوق الآجلة

ويقول محللون إن انخفاض أسعار الفائدة دفع المستثمرين إلى مضاعفة استثماراتهم في السوق الآجلة للذهب التي ارتفعت التجارة فيها بنسبة 25 ٪ في الربع الثالث. لكن في حال انخفاض سعره سيضطر هؤلاء إلى بيع مراكزهم ما سينتج عنه هبوط في الأسعار.

ويقول بوب سيرغوفيتش إنه في كل مرة ارتفع الذهب كثيرا في السابق كان ينخفض في كل مرة بما بين 10 ٪ و30 ٪. وعندما ظهرت أزمة دبي انخفض سعر الذهب بـ65 دولارا للأوقية أي بنسبة 5.4 ٪ في يوم واحد في 25 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

كما أشارت الصحيفة إلى أن الذهب وصل في يناير/كانون الثاني 1980 إلى 825.50 للأوقية، لكنه انخفض إلى 298 دولارا في يونيو/حزيران 1982.

ويقول مايكل جونز رئيس قسم الاستثمار في مؤسسة ريفرفرنت في فرجينيا إن سعر الذهب يزيد بـ67 ٪ عن سعره الحقيقي حاليا. ويضيف أن سعر الذهب قد يبدأ الهبوط في مرحلة ما، لكن ليس قبل أن يسجل مستويات جديدة من الصعود.

القوة الحقيقية للعمل لا توجد في الوثائق، بل في القدرة على إنجازه في أرض الواقع